

إنسجاماً مع ما ورد في التقرير السنوي الأول الذي أصدرته الأمانة العامة لمجلس الوزراء لسنة ٢٠٠٧ ، واستكمالاً لمتطلبات الإصلاح الإداري والمالي و إرساءً لمبدأ الشفافية في مجال العمل الوظيفي ، وتجسيدياً للإنجازات المهمة التي أحرزتها الأمانة العامة لمجلس الوزراء في تلك المجالات ، فضلاً عن مهامها الأساس في تقديم الدعم و الإسناد لمجلس الوزراء للنهوض بمهامه و واجباته الدستورية والقانونية والاضطلاع بما تفرضه طبيعة المرحلة الراهنة التي يشهدها العراق العزيز .

وسيراً على الرأي الذي خطته هذه المؤسسة المهمة في إصدار تقرير نصف سنوي يليه تقرير سنوي للمجالات الآتفة ، بات من الضروري إصدار هذا التقرير الموجز ، (نصف السنوي) يمثل أهم إنجازات الأمانة العامة لمجلس الوزراء للفترة من (٢٠٠٨/١/١ لغاية ٢٠٠٨/٦/٣٠) ويجسد الواجبات الرئيسية التي تنفذها دوائر الأمانة العامة في سعيها الدؤوب في دعم مجلس الوزراء ولجانه ومكتب دولة رئيس الوزراء بغية تنفيذها المهام والواجبات الموكلة إليها مدعمة بالأعداد و الإحصاءات التفصيلية للإنجازات و الأعمال المنفذة خلال الفترة الآتفة .

وقد إتمد هذا التقرير في أسلوب عرضه للمعلومات على المؤشرات والجداول الرقمية والرسومات البيانية التوضيحية وبعضها اعتمد أسلوب المقارنة بين الأشهر الستة علماً إن جميع المعلومات التفصيلية موثقة لدى دوائر الأمانة العامة كل حسب الاختصاص وكذلك مدونة ومؤرشفة بشكل مركزي في وحدة خاصة تُعنى بإصدار التقارير الدورية (الأسبوعية) والتي تعرض على كل من - دولة رئيس الوزراء ، نائبي رئيس الوزراء - وكذلك التقارير الشهرية لتفاصيل عمل دوائر الامانة العامة مصحوبة بملاحظات المتابعة للإنجازات المتحققة ومقارنة ذلك بالخطة الاستراتيجية المقدمة من الدوائر والمصادق عليها من الامين العام لمجلس الوزراء والتي تساعد إدارة الامانة العامة لمجلس الوزراء على تقويم الاداء لكل دائرة وتحديد الخطوط العريضة لخطة عمل المرحلة القادمة.

وقد تشرفت الامانة العامة لمجلس الوزراء بزيارة دولة رئيس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٢١ ومشاهدة العرض التقديمي لفقرات التقرير السنوي الأول المقدم من الامين العام لمجلس الوزراء وكذلك الاستماع الى ملاحظات الأمانة العامة المتمثلة بأمينها العام والسادة نائب ومعاون الأمين العام والسادة المديرين العامين وقد نال العرض التقديمي للتقرير السنوي الأول استحسان دولته والذي عقب بملاحظات وتوجيهات قيمة والتي مثلت توجهات الحكومة للمرحلة القادمة والتي استمد منها بعض فقرات الخطة الاستراتيجية للأمانة العامة للمرحلة القادمة.

ومن المؤمل أن يتضمن التقرير النهائي المزمع إصداره نهاية هذا العام خطوات الأمانة العامة لمجلس الوزراء الواضحة للخروج عن النهج التقليدي المتمثل بأداء الواجبات والمهام المنوطة بها بشكل أمثل فحسب ، فتلك مسألة تعد من مسلمات العمل الوظيفي - متجهة صوب الانفتاح على بقية الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة والجهات ذات الصلة بعمل الحكومة (مجلس النواب ، رئاسة الجمهورية) - بغية تنسيق الجهود وتكامل خطط العمل و توحيدها تحقيقاً للمصلحة العامة ، والنهوض بالواقع الحالي ، كما سيتضمن التقرير النهائي تشخيصاً لأهم الظواهر والمؤشرات المتعلقة بعمل مجلس الوزراء ولجانه من جهة والوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة من جهة أخرى ، والحلول المقترحة بصدها كخطة عمل مستقبلية موضوعية وشفافة تتعهد الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتنفيذها بحسبانها جزءاً لا يتجزأ من أولوياتها ثم ترجمة ما بلغته بتقاريرها السنوية تحقيقاً للهدف المنشود في بناء العراق الجديد .

ومن الله التوفيق

علي مُحسن اسماعيل
الأمين العام لمجلس الوزراء /وكالة

2. نشاطات الامانة العامة لمجلس الوزراء في تنظيم إجتماعات مجلس الوزراء وجداول أعماله والاعداد لها ..

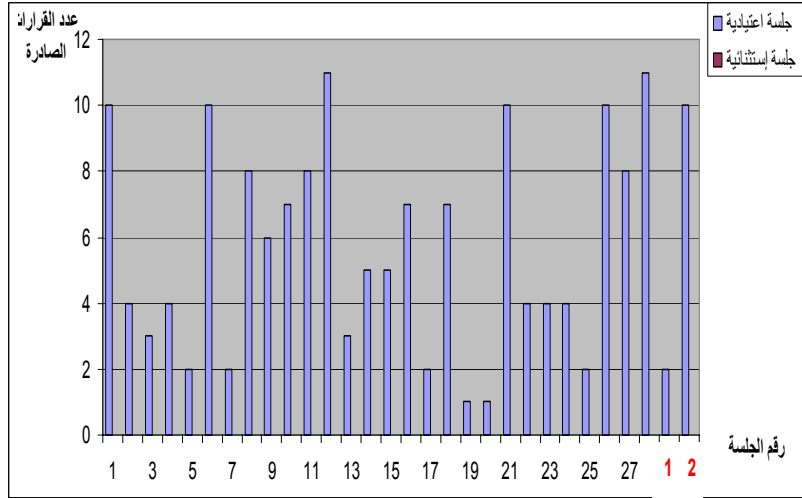
تحتل اجتماعات مجلس الوزراء أهمية خاصة في عمل الأمانة العامة لمجلس الوزراء باعتبارها من اولوياتها لذا نالت قسطاً كبيراً من اهتماماتها في عملها الدؤوب في التحضير والإعداد والتنظيم لتلك الاجتماعات بما يوفر جواً ملائماً لحضورها من رئيس وأعضاء مجلس الوزراء ومناقشة موضوعات الاجتماعات بعد تحضير ودراسة لكل ما من شأنه الخروج بأفضل النتائج والقرارات المتمخضة من تلك الاجتماعات مع سعي الامانة العامة لإبلاغ الجهات المعنية بقرارات مجلس الوزراء ومتابعة تنفيذها في الاصعدة كافة.

2.1 إجتماعات مجلس الوزراء وقراراته:

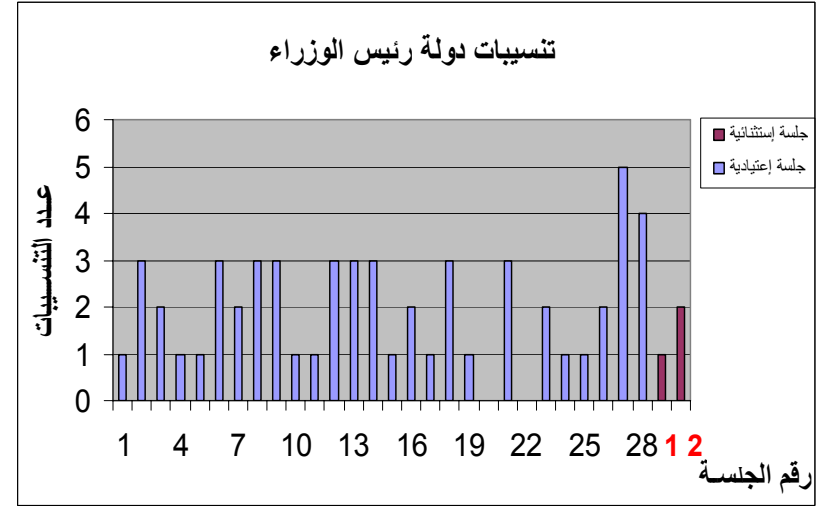
حقق مجلس الوزراء خلال الفترة بحث التقرير عدد من الجلسات بلغت (٢٨) جلسة اعتيادية و جلستين استثنائيتين ،تمخض منها (١٧١) قراراً و(٥٩) تنسيباً انصبت بالدرجة الأساس على القضايا المتعلقة بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والأمني والقانوني ، تنطلق من دور مجلس الوزراء في دعم السياسة العامة للدولة والنهوض بالواقع العام وتحقيق الأهداف والبرامج التي يتبعها الى تحقيقها وتمثل أولوياته ، وفيما يأتي جدول بأرقام تلك الاجتماعات وتواريخها وعدد القرارات المأخوذة لكل منها .

جدول بالجلسات الاعتيادية لمجلس الوزراء خلال الفترة مع عدد القرارات والتنسيبات المأخوذة لكل جلسة.

ت	رقم الجلسة	نوعها	تاريخها	عدد القرارات المأخوذة	عدد	ت	رقم الجلسة	نوعها	تاريخها	عدد القرارات	عدد التنسيبات
1	1	إعتيادية	02/01/2008	10	١	16	16	إعتيادية	08/04/2008	7	2
2	2	إعتيادية	10/01/2008	4	٣	17	17	إعتيادية	13/04/2008	2	1
3	3	إعتيادية	16/01/2008	3	٢	18	18	إعتيادية	22/04/2008	7	3
4	4	إعتيادية	22/01/2008	4	1	19	19	إعتيادية	27/04/2008	1	1
5	5	إعتيادية	27/01/2008	2	1	20	20	إعتيادية	29/04/2008	1	-
6	6	إعتيادية	29/01/2008	10	3	21	21	إعتيادية	06/05/2008	10	3
7	7	إعتيادية	05/02/2008	2	2	22	22	إعتيادية	13/05/2008	4	-
8	8	إعتيادية	12/02/2008	8	3	23	23	إعتيادية	20/05/2008	4	2
9	9	إعتيادية	19/02/2008	6	3	24	24	إعتيادية	27/05/2008	4	1
10	10	إعتيادية	26/02/2008	7	1	25	25	إعتيادية	03/06/2008	2	1
11	11	إعتيادية	04/03/2008	8	1	26	26	إعتيادية	10/06/2008	10	2
12	12	إعتيادية	11/03/2008	11	3	27	27	إعتيادية	17/06/2008	8	5
13	13	إعتيادية	16/03/2008	3	3	28	28	إعتيادية	24/06/2008	11	4
14	14	إعتيادية	25/03/2008	5	3	29	29	إستثنائية	07/02/2008	2	1
15	15	إعتيادية	01/04/2008	5	1	30	30	إستثنائية	15/06/2008	10	2
مجموع القرارات ١٧١ - مجموع التنسيبات ٥٩											



رسم توضيحي بعدد القرارات المأخوذة من مجلس الوزراء لكل جلسة



رسم توضيحي بعدد التنسيبات المأخوذة من مجلس الوزراء لكل جلسة

٣. نشاط الأمانة العامة لمجلس الوزراء في المجال التشريعي :

٣,١ : مشاريع القوانين المقدمة من مجلس الوزراء إلى مجلس النواب لإقرارها :

إستناداً لأحكام (م/ ٨٠) من الدستور فإن مجلس الوزراء يتولى تقديم مشروعات القوانين التي تتعلق بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية كافة ، إستجابة مع أحكام الدستور العراقي الذي أقر العديد من المبادئ والأحكام العامة وأوجب تنظيمها بقوانين تصدر لهذا الغرض وقد بلغت مشروعات القوانين التي أعدتها أو راجعتها الامانة العامة و أقرها مجلس الوزراء (٦١) مشروعاً أحيلت الى مجلس النواب لإقرارها وكما مبين في الجدول ادناه:

ت	مشروع القانون	ت	مشروع القانون
١.	مشروع قانون إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم ١٩٦ لسنة ١٩٨٤	٣٢.	مشروع قانون وزارة التجارة
٢.	مشروع قانون رواتب موظفي الدولة	٣٣.	إقتراح مشروع قانون تمويل مشاريع الإعمار
٣.	مشروع قانون إيجار الأراضي الزراعية	٣٤.	نسخة عن مشروع قانون انتخاب مجالس المحافظات والأقضية والنواحي المُدقق من مجلس شورى الدولة

ت	مشروع القانون	ت	مشروع القانون
٤.	مشروع قانون حماية المستهلك	٣٥.	مشروع قانون تعديل قانون العفو العام رقم (١٩) لسنة ٢٠٠٨
٥.	مشروع قانون تصديق جمهورية العراق على اتفاقية إنشاء منظمة المرأة العربية	٣٦.	الموافقة على اقتراح مشروع قانون التعديل الثاني لقانون كلية صدام لاعداد الأنمة والخطباء
٦.	مشروع قانون وزارة الزراعة	٣٧.	الموافقة على اقتراح مشروع نظام المركز العراقي لقرآء القران الكريم
٧.	مشروع قانون المنافسة ومنع الاحتكار	٣٨.	مشروع قانون رواتب القضاة وأعضاء الادعاء العام
٨.	مشروع قانون شبكة الرعاية الاجتماعية	٣٩.	مشروع قانون سريان القانون العراقي على المتعاقدين والمتعاقدين الثانويين مع القوات متعددة الجنسيات
٩.	مشروع قانون وزارة الصناعة والمعادن	٤٠.	الموافقة على زيادة عدد وكلاء الوزارات وكما يلي : (الخارجية من (٣ الى ٤) النفط من (٢ الى ٤) التعليم العالي والبحث العلمي من (١ إلى ٣) العدل من (١ إلى ٢) الكهرباء من (لا يوجد إلى ٣) التخطيط والتعاون الإنمائي من (١ إلى ٣) المالية من (١ إلى ٣) الأعمار والإسكان من (٢ إلى ٣) العمل والشؤون الاجتماعية من (٢ إلى ٣).
١٠.	سحب مشروع قانوني الخدمة الجامعية ومنح مخصصات لحملة الشهادات العليا	٤١.	مشروع قانون التعديل الثاني لقانون العيادات الطبية الشعبية رقم (٨٩) لسنة ١٩٨٦
١١.	إحالة صورة عن مشروع قانون رواتب موظفي الدولة بعد تدقيقه من مجلس شوري الدولة إلى وزارة الدولة لشؤون مجلس النواب لعرضه على مجلس النواب	٤٢.	الموافقة على مشروع قانون وزارة الدفاع
١٢.	مشروع قانون مكافحة تهريب المشتقات النفطية	٤٣.	الموافقة على إجازة التوقيع اللاحقة للسيد وزير الخارجية على معاهدة الصداقة و الشراكة
١٣.	مشروعات قوانين دواوين الأوقاف	٤٤.	مشروع قانون التعديل الثاني لامر إنشاء هيئة الأوراق المالية رقم (٧٤) لسنة ٢٠٠٤
١٤.	مشروع قانون العفو العام	٤٥.	الموافقة على اقتراح مشروع قانون التعديل الثاني لأمر سلطة الانتلاف المؤقتة (المنحلة)
١٥.	مشروع قانون وزارة الهجرة	٤٦.	مشروع قانون التعديل الثاني لقانون تدرج ذوي المهن الطبية والصحية رقم (٦) لسنة
١٦.	مشروع قانون الخدمة الخارجية	٤٧.	الموافقة على مشروع قانون المخدرات والمؤثرات العقلية
١٧.	مشروع قانون انضمام جمهورية العراق إلى الاتفاقية المتعلقة بالتنوع البيولوجي .	٤٨.	مشروع قانون انضمام جمهورية العراق الى معاهدة سنغافورة بشأن قانون العلامات
١٨.	مشروع قانون التعديل الأول لقانون مؤسسة الشهداء رقم (٣) لسنة ٢٠٠٦.	٤٩.	مشروع قانون مجلس الخدمة المدنية الاتحادي
١٩.	الموافقة على شمول منتسبي الخدمة الجامعية بالمخصصات المنصوص عليها في مشروع قانون رواتب موظفي الدولة على أن يخضع للسقف المحدد ب (٢٠٠) % من الراتب وزيادة مخصصات حملة شهادة الدكتوراه إلى (١٠٠) % ومخصصات حملة شهادة الماجستير إلى (٧٥) %	٥٠.	الموافقة على مشروع قانون التعداد العام للسكان والمساكن
٢٠.	مشروع قانون العفو العام (المعدل)	٥١.	الموافقة على اقتراح قانون يقضي بفك ارتباط دار النهرين للطباعة من البنك المركزي العراقي وإحاقها بوزارة التربية على أن يقلص ملاك الدار المتخصص في الطباعة إلى (١٠٠) منتسب ، وتتولى وزارة المالية توزيع الكادر المتبقي على دوائر الدولة وحسب الحاجة

ت	مشروع القانون	ت	مشروع القانون
٢١	مشروعاً (قانون سريان القانون العراقي على الشركات الأمنية الخاصة) و(قانون الأشخاص من الاختفاء القسري	٥٢	الموافقة على مشروع قانون إنضمام جمهورية العراق إلى الإتفاقية الدولية لحماية جميع
٢٢	مشروع قانون الموازنة الفدرالية لجمهورية العراق لسنة ٢٠٠٨	٥٣	الموافقة على اقتراح مشروع قانون حماية وتحسين البيئة مع الأخذ بملاحظة مجلس شورى الدولة حول إعادة صياغة نص البند (ثانياً) من المادة (١٧) من مشروع القانون
٢٣	مشروع قانون العطلات الرسمية	٥٤	الموافقة على مشروع قانون تعديل قانون تنظيم مناطق تجميع الأنقاض رقم (٦٧) لسنة (١٩٨٦)
٢٤	مشروع قانون تعديل قانون وزارة العدل رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٥	٥٥	الموافقة على مشروع قانون تصديق جمهورية العراق على النظام الأساسي للمركز العربي للوقاية من أخطار الزلازل والكوارث الطبيعية الأخرى
٢٥	مشروع قانون دمج المصرف الاشتراكي بمصرف الرافدين	٥٦	الموافقة على مشروع قانون تعديل قانون ضبط الأموال المهربة والممنوع تداولها في الأسواق المحلية رقم (١٨) لسنة (٢٠٠٨)
٢٦	مشروع قانون التعديل الثاني لقانون العيادات الطبية الشعبية رقم (٨٩) لسنة	٥٧	مشروع قانون إنضمام جمهورية العراق إلى إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لمكافحة التصحر
٢٧	مشروع قانون وزارة الداخلية	٥٨	مشروع إتفاقية تنظيم أحكام التوقيع الإلكتروني في مجال المعاملات الإلكترونية في الدول العربية
٢٨	مشروع قانون وزارة البلديات و الأشغال العامة	٥٩	مشروع قانون صندوق استرداد أموال العراق وتعويضاته
٢٩	مشروع قانون إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة رقم (١٩٦) لسنة ١٩٩٩	٦٠	مشروع قانون تعديل قانون ضريبة العقار رقم (١٦٢) لسنة (١٩٥٩)
٣٠	مشروع قانون وزارة البيئة	٦١	مشروع قانون إنضمام جمهورية العراق إلى (إتفاقية بازل) بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها من خلال الحدود
٣١	مشروع قانون إنضمام العراق إلى إتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة		

٣,٢ : القوانين المصادق عليها من مجلس الرئاسة والمنشورة في جريدة الوقائع العراقية :-

بلغ عدد القوانين المقدمة من مجلس الوزراء الى مجلس النواب للمصادقة عليها ومصادقة مجلس الرئاسة النهائية والمنشورة في الجريدة الرسمية للفترة موضوع التقرير (16) قانوناً وحسب ما موضح في الجدول الآتي:

ت	إسم القانون	رقمه	العدد	تاريخ النشر
١	قانون تعديل أمر سلطة الائتلاف المؤقتة (المنحلة) رقم (٦٣) لسنة ٢٠٠٤ (الإمتيازات الممنوحة لقطاع الأمن العام بسبب العجز)	1	٤٠٥٨	٢٠٠٨/٥/٢
٢	قانون إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل (١٣٠) لسنة ١٩٩٤	٢	٤٠٥٨	٢٠٠٨/٢/٥
٣	إلغاء الفقرتين (أ-ب) من البند ١ من قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (٥٥) لسنة ١٩٩٣	3	٤٠٥٨	٢٠٠٨/٢/٥
٤	قانون إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (٦٩٠) لسنة ١٩٨١	4	٤٠٥٨	٢٠٠٨/٢/٥
٥	قانون التعديل لقانون إنضباط موظفي الدولة والقطاع الاشتراكي رقم (١٤) لسنة ١٩٩١	5	٤٠٦١	٢٠٠٨/٢/١٤
٦	قانون التعديل الرابع لقانون إصلاح النزلاء والمودعين رقم (١٠٤) لسنة ١٩٨١	8	٤٠٦١	٢٠٠٨/٢/١٤
٧	تعديل قانون علم العراق رقم (٣٣) لسنة ١٩٨٦ وتعديله قانون تعديل قانون علم العراق رقم (٦) لسنة ١٩٩١	9	٤٠٥٩	٢٠٠٨/٢/٥
٨	قانون الهيئة الوطنية العليا للمساعدة والعدالة	١٠	٤٠٦١	٢٠٠٨/٢/١٤

٢٠٠٨/٢/١١	٤٠٦٠	١٣	قانون الإجراءات التنفيذية الخاصة بتكوين الأقاليم
٢٠٠٨/٢/٢٥	٤٠٦٣	١٤	قانون عقوبات قوى الأمن الداخلي
٢٠٠٨/٣/٣١	٤٠٧٠	19	قانون العفو
٢٠٠٨/٣/٣	٤٠٦٥	٢١	قانون المحافظات غير المنتظمة في إقليم
٢٠٠٨/٥/١٢	٤٠٧٤	٢٢	قانون موظفي الدولة والقطاع العام
٢٠٠٨/٥/١٢	٤٠٧٤	٢٣	قانون الخدمة الجامعية
٢٠٠٨/٦/٢	٤٠٧٧	٢٤	قانون التعديل الأول لقانون وزارة العدل رقم (١٨) لسنة ٢٠٠٥
٢٠٠٨/٦/٢٣	٤٠٧٩	٢٧	قانون رواتب القضاة و أعضاء الادعاء العام

٣,٣ : مشاريع القوانين المصادق عليها من مجلس الرئاسة ولم تنشر في جريدة الوقائع العراقية:

رقمه	اسم القانون	التسلسل
6	تعديل قانون الغرامات الواردة بقانون العقوبات رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩ المعدل والقوانين الخاصة الأخرى .	١
7	قانون انضمام جمهورية العراق إلى إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ وبرتوكول كيوتو الملحق بها .	٢
١١	تصديق اتفاق بين حكومة جمهورية العراق ومفوضية المجموعات الأوربية في جمهورية العراق	٣
١٢	انضمام جمهورية العراق إلى إتفاقية اليونسكو في شأن حماية التراث الثقافي	٤
١٥	تصديق إتفاقية القرض الياباني المقدم إلى العراق على شكل رسائل متبادلة ومحضر تداول الموقعة بتاريخ ٣١/تموز ٢٠٠٧	٥

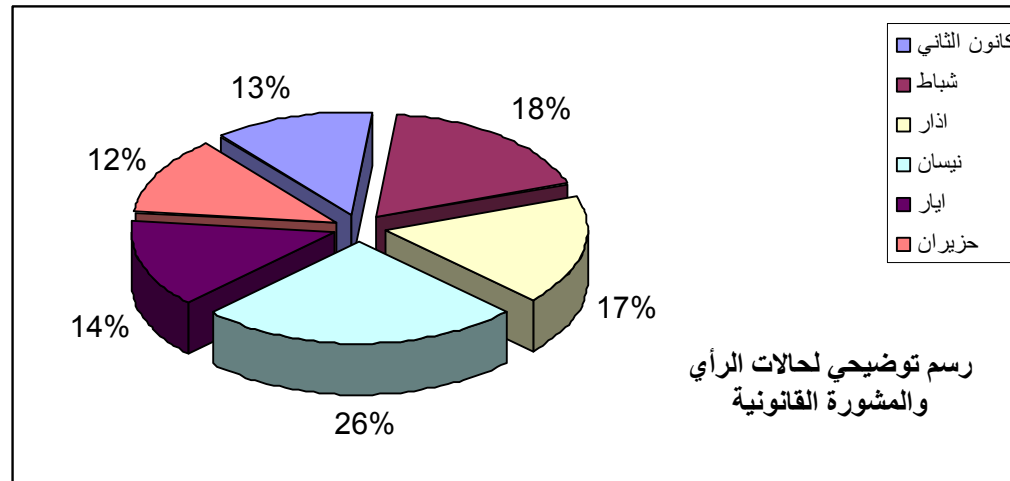
٤ . نشاط الامانة العامة في مجال إبداء الرأي والمشورة القانونية ومتابعة الدعاوى القضائية:

٤,١ . الرأي والمشورة القانونية :

من بين مهام الامانة العامة لمجلس الوزراء تقديم الرأي والمشورة في المجالات المختلفة ومنها الرأي والمشورة في الجوانب القانونية والتشريعية حيث عملت الدائرة القانونية ومن خلال الملاك المتخصص من القضاة والموظفين القانونيين على إعداد اجابات دقيقة للجهات الطالبة للمشورة والتي تمثلت في (الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة ، مجالس المحافظات، والهيئات والمؤسسات المختلفة) فضلاً عن الرأي والمشورة المقدمة الى مجلس الوزراء في اجتماعاته (الاعتيادية والاستثنائية) والمتمثلة في رئيس الدائرة القانونية من خلال حضوره تلك الاجتماعات بصورة دائمية ، وأدناه جدول بالإحصاءات لحالات الراي والمشورة المشار اليها على المستوى الشهري وكما يأتي :

ت	الجهة الطالبة للرأي	عدد حالات الرأي والمشورة المقدمة							المجموع الكلي
		كانون الثاني	شباط	أذار	نيسان	ايار	حزيران	المجموع	
١	الوزارات	76	119	111	169	71	82	628	819
٢	الجهات الأخرى	11	3	4	5	23	1	47	53

872	197	675	83	94	174	115	122	87	المجموع النهائي
-----	-----	-----	----	----	-----	-----	-----	----	-----------------



٤,٢ . الدعاوى القضائية :

تتولى الدائرة القانونية في الأمانة العامة لمجلس الوزراء متابعة الدعاوى المدنية والإدارية والانضباطية والجزائية التي تكون الأمانة العامة لمجلس الوزراء طرفاً فيها بصفة مدعي أو مدعى عليه وأدناه جدول يوضح إحصائية بتلك الدعاوى خلال فترة بحث التقرير :-

المجموع الكلي	القضايا قيد الاعداد والمرافعة	المجموع	القضايا المحسومة						نوع الدعوى	التسلسل
			حزيران	ايار	نيسان	آذار	شباط	كانون الثاني		
243	230	13	٤	5	0	1	2	1	مدنية	١.
36	31	5	١	0	3	1	0	0	ادارية	٢.
84	82	2		0	1	0	1	0	إنضباطية	٣.
73	54	19	3	0	5	0	0	11	تحقيقية وجزائية	٤.
436	397	39	8	5	9	2	3	12	المجموع	

٤,٣ دعاوى التعويض المالي المحسومة :-

إن حصيلة الدعاوى التي تتولى الأمانة العامة متابعتها امام المحاكم المختصة مبينة في الجدول ادناه :-

ت	نوع القضية	الجهة المقامة منها أو عليها الدعوى	نوع الحسم	قيمة الدعوى
١	إستئنافية	الأمين العام لمجلس الوزراء إضافة لوظيفته	حسنت يتأييد الحكم البدائي والقاضي برد دعوى المدعي	المطالبة بأجر المثل وقيمة الاثاث البالغة (٩٠,٠٠٠,٠٠٠ دينار) تسعون مليون دينار
٢	مدنية	الأمين العام لمجلس الوزراء إضافة لوظيفته	حسنت بالإبطال	المطالبة بتعويض (٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) اربع مليارات دينار عراقي
٣	مدنية	الأمين العام لمجلس الوزراء إضافة لوظيفته	حسنت برد دعوى المدعي	المطالبة بدفع مبلغ مالي قيمته (١٠٠,٠٠٠ \$) مائة الف دولار
٤	مدنية	الأمين العام لمجلس الوزراء إضافة لوظيفته	حسنت بالإبطال	المطالبة بتعويض (٤,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠) اربع مليارات دينار عراقي

٥ نشاط الأمانة العامة في المجال تعيين أصحاب الدرجات الخاصة وإيفادتهم:

٥,١. ألتوصية إلى مجلس النواب بتعيين الدرجات الخاصة:

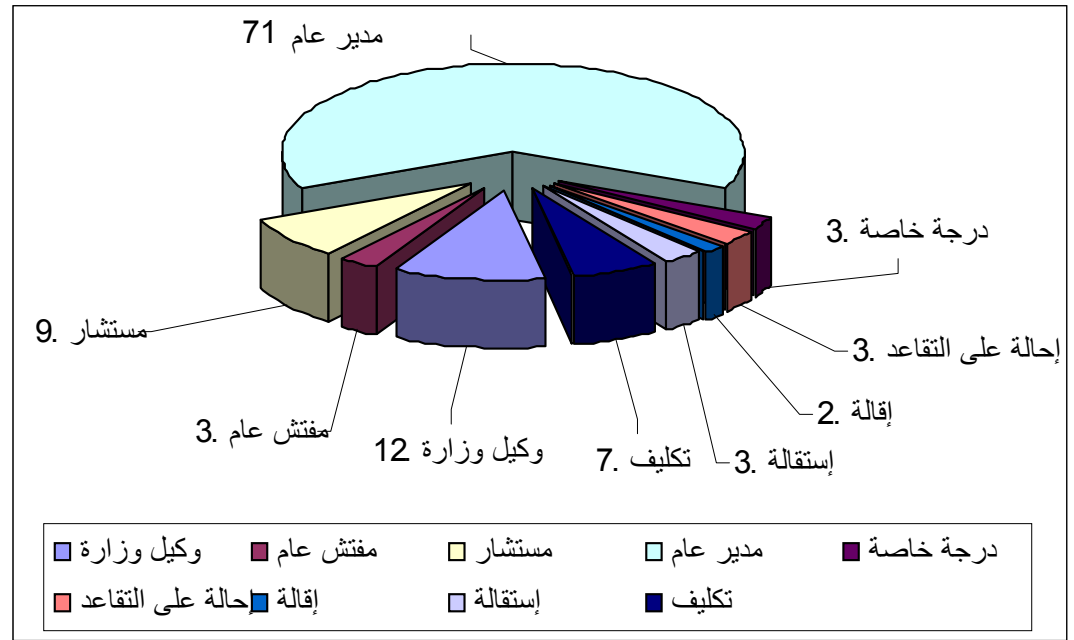
أحال مجلس الوزراء توصياته إلى مجلس النواب لتعيين ذوي الدرجات الخاصة وذلك لشغل المناصب المهمة بالدولة مع الاخذ بمعيار الكفاءة الخبرة والنزاهة بالعمل بالشكل الذي يخدم عمل الحكومة والعمل بمبدأ الإصلاح الإداري والتي بلغت (١٨) حالة، ومن تلك المناصب (رئيس هيئة النزاهة العامة ، رئيس هيئة التقاعد الوطنية، مستشار وزارة ، وكيل وزارة ، ممثل جمهورية العراق لدى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبدرجة سفير) .

٥,٢. التعيينات للدرجات الخاصة :

تتولى الأمانة العامة لمجلس الوزراء عملية الإعداد لترشيحات السادة وكلاء الوزارات والمستشارين والمديرين العامين وذلك من خلال استكمال معلومات الترشيح وعرضها على دولة رئيس الوزراء لغرض المصادقة على التعيين بمنصب مدير عام وإلى مجلس الوزراء للتوصية إلى مجلس النواب بتعيين الوكلاء والمستشارين، والسفراء وغيرهم .
وأدناه كشف بأعداد المعينين ، إحالة على التقاعد، إستقالة للدرجات (وكيل وزارة ، مستشار ، مفتش عام ، مدير عام ، درجة خاصة) .

ت	الموضوع	العدد
١.	تعيين وكيل وزارة	١٢
٢.	تعيين مفتش عام	٣
٣.	تعيين مستشار	٩
٤.	تعيين مدير عام	٧١
٥.	التعيين بدرجة خاصة	٣

٣	إحالة على التقاعد	٦.
٢	إقالة	٧.
٣	إستقالة	٨.
٧	تكليف	٩.



كما نظرت الأمانة العامة بطلبات لاستحصال الموافقات على الترقية إلى منصب معاون مدير عام حيث حصلت الموافقة على تلك الطلبات المستوفية للشروط وأعيدت الطلبات الأخرى لعدم استيفائها للشروط للفترة موضوع بحث التقرير وكما يأتي :-

عدد الطلبات الواردة خلال الفترة	عدد الطلبات المصادق عليها بالموافقة	عدد الطلبات غير المستوفية للشروط
16	9	7

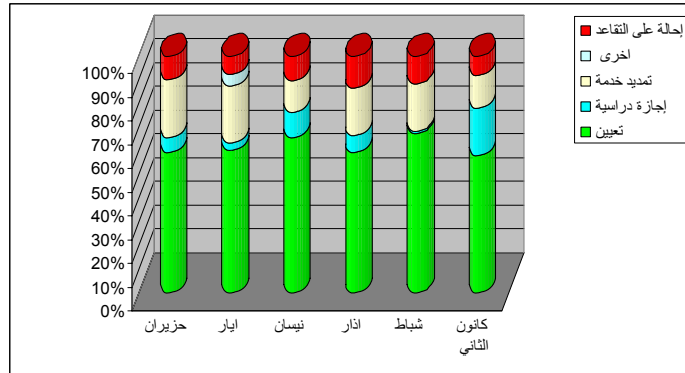
٥,٣. الإيفادات:

انطلاقاً من دور الأمانة العامة لمجلس الوزراء باعتبارها سكرتارية مجلس الوزراء ، تتولى متابعة موضوع إيفاد السادة الوزراء وممن هم بدرجتهم خارج العراق ، وإستحصال الموافقات الأصولية بذلك فقد بلغ عدد الإيفادات المتحققة للسادة الوزراء (١٣٠) إيفادا ، اما إيفادات السادة المسؤولين التي تقع صلاحية إيفادهم ضمن صلاحيات الأمين العام لمجلس الوزراء فقد بلغت (٢٦٣) إيفاداً وحسب ماهو موضح في الجدول الآتي:

فئة الإيفاد	نوع الإيفاد	كانون الثاني	شباط	أذار	نيسان	ايار	حزيران	المجموع النهائي
عقد اتفاقيات		1	0	0	0	1	0	2

25	4	0	2	5	8	6	دعوات فنية	
10	1	0	1	0	4	4	دعوات سياسية	
87	10	4	5	6	27	35	حضور وتمرات	
6	3	1	0	0	1	1	أخرى	
130	18	6	8	11	40	47	المجموع	
0	0	0	0	0	0	0	عقد اتفاقيات	إيفاد السادة من أصحاب الدرجات العليا أو ممن يكون إيفادهم بصلاحيحة الأمين العام لمجلس الوزراء
33	3	6	3	4	9	8	دعوات فنية	
10	0	0	3	5	2	0	دعوات سياسية	
76	3	15	16	18	14	10	حضور اجتماعات ومؤتمرات	
14	0	7	5	0	0	2	أخرى	
133	6	28	27	27	25	20	المجموع	
263	24	34	35	38	65	67	المجموع النهائي	

٥,٤. الأوامر الديوانية :



التسلسل	التعيين	إجازة دراسية	تمديد خدمة	أخرى	إحالة على التقاعد	المجموع
١.	71	24	17	0	10	122
٢.	64	8	31	0	13	116
٣.	142	17	31	0	10	199
٤.	6	0	6	0	0	12
٥.	76	13	10	20	12	131
المجموع	756	128	128	194	89	1222

٦. نشاط الأمانة العامة لمجلس الوزراء في دعم لجان مجلس الوزراء واللجان المتخصصة .

تلعب اللجان دوراً مهماً ورئيسياً في دعم مجلس الوزراء حيث إنها تمهد وتسهل للاخير مهمة اصدار قرارات فاعلة ومؤثرة ودقيقة متأنية عن دراسة وتمحيص وسواء كانت تلك اللجان منبثقة عن قرارات لمجلس الوزراء أو استناداً لتوجيه دولة رئيس الوزراء أو لجان متخصصة تحال إليها موضوعات معينة لدراستها

وبلورتها وتقديم توصيات واضحة لمجلس الوزراء للنظر فيها كما وتولت الأمانة العامة مهمة إصدار الأوامر الخاصة بتشكيل تلك اللجان ومتابعتها بتنفيذ مهامها وتقديم توصياتها لمجلس الوزراء وكالاتي :

٦,١. اللجان المشكلة استناداً لقرارات مجلس الوزراء:

يوضح الجدول الآتي اللجان العاملة المشكلة بناءً على قرارات مجلس الوزراء للفترة من ٢٠٠٨/١/١ ولغاية تاريخ اعداد التقرير.

ت	أسم اللجنة	ت	أسم اللجنة
١.	لجنة إعادة النظر في مشروع قانون مجلس الدولة وتعديله	٢.	لجنة لمراجعة قانون تخصيص أراضي لإنشاء مستشفيات ومدارس ودور أهلية للأيتام .
٣.	اللجنة المركزية للعقود.	٤.	لجنة النظر في محاضر لجان التقدير والتثمين المشكلة في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة كافة بشأن بيع الوحدات السكنية المملوكة للدولة (وزارة المالية).
٥.	لجنة تتولى مهمة وضع ضوابط لإنجاز عملية فرز المواطنين المشمولين وغير المشمولين بالبطاقة التموينية.	٦.	لجنة الكشف والتقدير للشقق في المجمعات السكنية العائدة لوزارة المالية في المنطقة الدولية وخارجها في محافظة بغداد عدا مجمعات (القادسية ، الصالحية، ابي نواس).
٧.	لجنة لوضع ضوابط تمييز السيارات المدنية المشابهة للسيارات الحكومية.	٨.	لجنة الجرد والكشف والتقدير على الدور العائدة الى وزارة المالية في محافظة بغداد وجرد الدور في المنطقة الدولية وتحديد صنفها لأغراض احتساب الإيجار وتقديمها إلى اللجنة المركزية.
٩.	اللجنة المركزية لتسهيل النقل والتجارة الى منطقة (الأسكوا).	١٠.	لجنة تتولى تحديد الأسلحة والتجهيزات والمعدات بأنواعها المختلفة التي يحتاج إليها الجيش لبناء قدراته.
١١.	لجنة لتحريك الدعاوى الجزائية ضد جنود القوات متعددة الجنسيات.	١٢.	لجنة إجراء انتخابات للهيئات الإدارية للإتحادات الرياضية.
١٣.	لجنة فاجعة حلبجة.	١٤.	لجنة المتابعة والإشراف على إجراءات تصفية الشركة العراقية الأردنية للنقل البري.
١٥.	لجنة لتقديم دراسة متكاملة إلى مجلس الوزراء عن خطة النهوض بواقع الأهوار.	١٦.	لجنة مراجعة العقود الخاصة بالأمانة العامة لمجلس الوزراء.
١٧.	لجنة دراسة الضوابط المقترحة من وزارة التجارة حول موضوع تأمين التخصيصات اللازمة لشراء المواد التموينية للفترة المتبقية من العام الحالي (٢٠٠٨).	١٨.	لجنة تتولى إعداد نظام يحدد العلاقة بين السلطات المركزية والسلطات المحلية بالمحافظات.
١٩.	لجنة وضع آلية لاجتذاب شركات دول الجوار للمساهمة في عملية التنمية في العراق.	٢٠.	لجنة إعادة النظر في مشروع قانون المركز الوطني للمفقودين والمغيبين بالتنسيق مع القوانين النافذة ذات العلاقة.
٢١.	لجنة مراجعة أحكام النظام رقم (٥) لسنة ١٩٨٩ (نظام فروع ومكاتب الشركات والمؤسسات الاقتصادية الأجنبية).	٢٢.	لجنة دراسة ووضع آلية لتعويض المواطنين عن الحصاص التموينية غير المجهزة.

٦,٢. اللجان المشكلة استناداً لتوجيه دولة رئيس الوزراء:

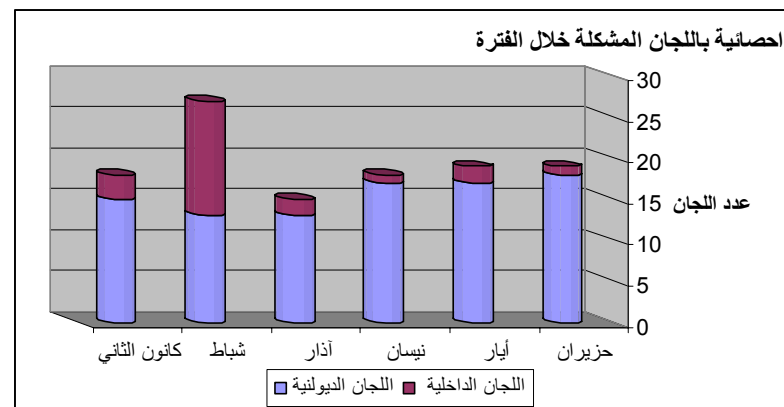
الجدول أدناه يبين عدد موضوعات اللجان العاملة والمشكلة بناءً على توجيهات دولة رئيس الوزراء للفترة بحث التقرير:

ت	اسم اللجنة	ت	اسم اللجنة
١.	لجنة تتولى مسؤولية ملف الحقوق النفطية الحدودية المشتركة مع الدول المجاورة وإجراء التفاوض والتباحث مع تلك الدول.	٢.	لجنة الإشراف على صرف الأموال المخصصة لمحافظة البصرة والبالغه ١٠٠ مليون دينار.
٣.	لجنة جرد محتويات الحاويات الموجودة في ميناء أم قصر والبالغ عددها ٤٥٠ حاوية منذ سقوط النظام البائد وتحديد عانديتها.	٤.	لجنة لوضع ضوابط وآلية بصدد بيع الشقق في مجمع سبع أبار السكني.
٥.	لجنة تقديم الضوابط والمقترحات اللازمة لدعم المهجرين والمهاجرين العراقيين لتسهيل عودتهم إلى الوطن.		

٦,٣. اللجان المشكلة بموجب الاوامر الديوانية واللجان المشكلة بموجب أوامر إدارية داخلية :-

ويبلغ عددها (١٠٧) لجنة شكلت بموجب أوامر ديوانية ، كما بلغ عدد اللجان المشكلة بموجب أوامر إدارية ٢٦ لجنة مشكلة بموجب أوامر والجدول الآتي يوضح توزيع تلك اللجان وحسب الأشهر :

ت	الشهر	اللجان الديوانية	اللجان الداخلية
1	كانون الثاني	19	3
2	شباط	15	15
3	آذار	15	2
4	نيسان	20	1
5	أيار	20	4
6	حزيران	20	1
	المجموع	109	26



٦,٤. لجنة التحقق من المفصولين السياسيين :-

وفقاً لقانون إعادة المفصولين السياسيين رقم (٢٤) لسنة ٢٠٠٥ وتعليماته ، فإن الأمانة العامة تولت تشكيل هذه اللجنة وتوفير الدعم المادي والإداري لأدائها لإعمالها في النظر في قرارات اللجان المركزية لإعادة المفصولين السياسيين المشكلة في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة وكان أداء هذه اللجنة على النحو الآتي وحسب نسب الإنجاز الشهري :-

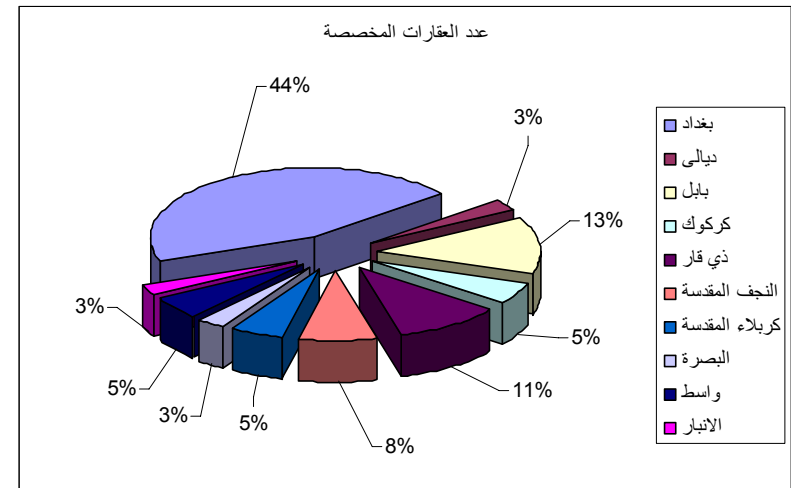
ت	الفترة	المدورة من الفترة السابقة	الوارد	المنجز خلال الشهر	المدور للفترة اللاحقة	القرارات الصحيحة
١.	2007		2,713	845	1,868	221

24	4,135	92	2,359	1,868	شهر كانون الثاني / ٢٠٠٨	٢.
28	7,546	188	3,599	4,135	شباط / ٢٠٠٨	٣.
125	10,791	311	3,556	7,546	آذار / ٢٠٠٨	٤.
473	12,020	2,018	3,247	10,791	نيسان / ٢٠٠٨	٥.
					أيار / ٢٠٠٨	٦.
					حزيران / ٢٠٠٨	٧.
871	36,360	3,454	15,474	24,340	المجموع الكلي	

٦,٥. لجنة تخصيص عقارات الدولة :

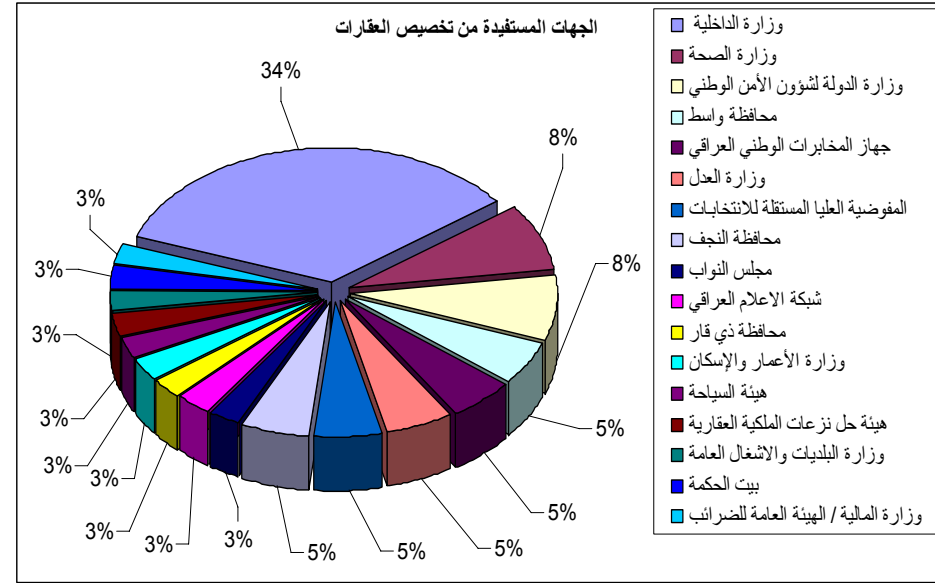
تتولى الامانة العامة لمجلس الوزراء من خلال لجنة (تخصيص عقارات الكيانات المنحلة لدوائر الدولة ومؤسساتها) المشكلة بموجب الأمر الديواني ذي العدد (٥٥٢٢) والمؤرخ في ٢٥/٤/٢٠٠٦ وكانت نتائج عمل اللجنة لفترة بحث التقرير بالشكل الموضح في الجدول التالي :

عدد العقارات المخصصة	المحافظة
17	بغداد
1	ديالى
5	بابل
2	كركوك
4	ذي
3	النجف المقدسة
2	كربلاء المقدسة
1	البصرة
2	واسط
1	الانبار
38	المجموع



جدول توزيع العقارات حسب المحافظات

ت	اسم الجهة المستفيدة	عدد العقارات المخصصة
1	وزارة الداخلية	13
2	وزارة الصحة	3
3	وزارة الدولة لشؤون الأمن الوطني	3
4	محافظة واسط	2
5	جهاز المخابرات الوطني العراقي	2
6	وزارة العدل	2
7	المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	2
8	محافظة النجف	2
9	مجلس النواب	1
10	شبكة الاعلام العراقي	1
11	محافظة ذي قار	1
12	وزارة الأعمار والإسكان	1
13	هيئة السياحة	1
14	هيئة حل نزعات الملكية العقارية	1
15	وزارة البلديات والاشغال العامة	1
16	بيت الحكمة	1
17	وزارة المالية / الهيئة العامة للضرائب	1
38	المجموع	



جدول توزيع العقارات حسب الجهة المستفيدة

تشكلت لجنة العقود المركزية بموجب الأمر الديواني (٤٥) بتاريخ ٢٠٠٨/٢/١٤ وقد كان للأمانة العامة الدور الفاعل في تهيئة متطلبات ومهام سكرتارية اللجنة المتمثلة بدائرة الرقابة الداخلية والتدقيق ومديرها العام حيث عملت اللجنة ومن خلال سكرتاريتها على الإعداد ومتابعة المخاطبات الرسمية والتنسيق مع الجهات المختلفة لاستكمال المستمسكات والمعلومات المطلوبة في طلبات العقود وأي معلومات مطلوبة أخرى كذلك إعداد محاضر الاجتماعات وكتابتها وتثبيت التوصيات وقد حققت لجنة العقود المركزية (١٢) جلسة اجتماع وواقع ثلاث جلسات شهرياً وكانت ثمرة تلك الاجتماعات كما يأتي :

١,٤,٦ بلغ عدد طلبات العقود المنظورة خلال الفترة (٥٣) عقداً حصلت المصادقة على (٤٤) عقداً منها ورفض (٩) تسعة عقود لعدم استيفائها للضوابط والشروط الخاصة بالعقود.

٢,٤,٦ كانت اقيام مبالغ العقود المصادق عليها كما يأتي :

١. (٢٦٣,٢٤٨,٣٨٥,٨٧١ دينار) مائتان وثلاثة وستون ملياراً ومائتان وثمانية وأربعون مليوناً وثلاثمائة وخمسة وثمانون ألفاً وثمانمائة وواحد وسبعون ديناراً عراقياً.

٢. (١,٣٨٧,٩٢٢,٣٤٤ \$) مليار وثلاثة وثمانون مليوناً وتسعمائة وأثنان وعشرون ألفاً وثلاثمائة وأربعون دولاراً .

٣. (١,٧٣٦,٩٢٨ €) مليون وسبعمائة وستة وثلاثون ألفاً وتسعمائة وثمانية وعشرون يورو.

٣,٤,٦ كما أحالت اللجنة ثلاث مشاريع إلى مجلس الوزراء لغرض المصادقة عليها وحسب الصلاحية وكما يأتي :-

١. مشروع بناء خمس مستشفيات بسعة (٤٠٠) سرير بكلفة قدرها (٧٠٠,٠٠٠,٠٠٠ \$) سبعمائة مليون دولار.
٢. مشروع بناء (١٠٠) مدرسة بالأسلوب السريع وبكلفة (١٤٣,١٨٦,٣١٨,٠٠٠ دينار) مائة وثلاثة و أربعين ملياراً ومائة وستة وثمانين مليوناً وثمانية عشر ألف دينار عراقي .

٣. مشروع تطوير معمل القديفة بكلفة (٦,٦٠٠,٠٠٠ \$) ستة ملايين وستمائة ألف دولار.

٤,٤,٦ قد شخّصت اللجنة خلال عملها مع الوزارات والجهات المختلفة الأخرى جملة من الأمور ومنها :-

١. عدم اتباع تعليمات العقود الحكومية بصورة صحيحة من ناحية الإعلان (فترات الإعلان) الالتزام باليوم المحدد لغلق أعطية .
٢. طول فترة الدراسة والتحليل للعطاءات بعد فتحها والتي قد تستغرق في أغلب الاحيان (٣ - ٦) أشهر، وكذلك طول الفترة الزمنية التي تلي إحالة العقد وإجراءات تخصيص المبالغ وفتح الاعتمادات حيث وردت إلى اللجنة مطالبات عدة لزيادة مبالغ العقود بسبب الارتفاع الحاصل بأسعار المواد عالمياً مما كان له الأثر على زيادة كلف تلك العقود و إتقال كاهل الميزانية العامة للدولة .

٣. عدم تكامل المعلومات الأساس الخاصة بالعقود المرسله الى اللجنة المركزية من الجهات المعنية (وزارات ، محافظات ، جهات غير مرتبطة بوزارة) على الرغم من قيام اللجنة بالتأكد على ذلك من خلال إعمام رسمي صادر وموزع على الجهات كافة ، الأمر الذي أدى الى تأخر مدة حسم القرار المأخوذة من اللجنة فيما يخص تلك العقود، وأدناه كشف بعدد العقود المدققة من اللجنة خلال الفترة موضوع البحث. مع وجود حالات ليست من ضمن اختصاص اللجنة ..

ت	الجهة المعنية	عدد العقود المدققة	التوصيات		
			قبول العقد	رفض العقد	قيد الاحالة
١	وزارة النفط	٤	٣	١	-
٢	وزارة الكهرباء	٧	١	٦	-
٣	وزارة الصناعة والمعادن	٤	-	٣	١
٤	وزارة الاتصالات	١	-	-	١
٥	وزارة النقل	٥	-	٤	١
٦	وزارة الموارد المائية	٢	-	١	١
٧	وزارة الدولة لشؤون الأمن الوطني	٢	١	-	١
٨	وزارة الدفاع	١	١	-	-
٩	وزارة الداخلية	٤	١	٣	-
١٠	وزارة التجارة	٤	-	٤	-
١١	وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي	١	-	١	-
١٢	وزارة الصحة	٣	-	٣	-
١٣	وزارة المالية	١	١	-	-
١٤	وزارة التربية	٢	-	٢	-
١٥	محافظة بابل	١	-	١	-
١٦	محافظة ميسان	٣	٣	-	-
١٧	محافظة النجف	١	-	١	-
١٨	محافظة واسط	١	-	١	-
١٩	محافظة كربلاء	١	-	١	-
٢٠	محافظة الأنبار	١	١	-	-
٢١	محافظة الديوانية	٢	-	٢	-
٢٢	جهاز المخابرات الوطني العراقي	١	-	١	-
	المجموع	٥٢	١٣	٣٥	٤

٦. نشاط الأمانة العامة لمجلس الوزراء في مجال المتابعة والتنسيق الحكومي:

٦,١ مجلس وكلاء الوزارات:

٦,١,٢ الهدف من إنشاء المجلس:

يهدف دعم أعمال مجلس الوزراء من خلال تقديم الرأي والمشورة في المجالات المختلفة (فنية ، قانونية، مالية، إدارية ،....) من أصحاب الخبرة المتمرسين في عملهم والذين هم على تماس مباشر مع العمليات اليومية في وزاراتهم ، ويهدف فسخ مجال أكثر للمشاركة في أخذ القرارات وتمتعها بالقدر الكافي من الدراسة والموضوعية وافق دولة رئيس الوزراء على مقترح الأمين العام لمجلس الوزراء تشكيل مجلس وكلاء الوزارات برئاسة الأمين العام لمجلس الوزراء وعضوية وكلاء الوزارات كافة وذلك بهدف التباحث في القضايا المهمة للبلد والتركيز على الأمور الفنية ومعوقات العمل وسبل تذليل العقبات التي تصادف عمل الوزارات وتنسيق العمل فيما بينها ومن المؤمل أن يلعب هذا المجلس الدور الأكبر في تقديم الرأي والمشورة لمجلس الوزراء إذ بإمكان هذا المجلس إجراء المناقشات المستفيضة للقضايا المهمة وتشكيل اللجان الساندة المطلوبة من الوزارات ذات العلاقة والخروج بخلاصة رأي موضوعي يقدم إلى مجلس الوزراء للمراجعة النهائية والتصويت بشأن القرار المطلوب وهذا الأمر يؤدي بدوره الى توجه مجلس الوزراء لمناقشة القضايا المهمة جداً والقضايا السياسية العالقة وذلك من خلال توفير الوقت والجهد في مناقشة الأمور الفنية التي تتطلب في بعض الأحيان عرض الموضوع في أكثر من جلسة والإحالة الى جهات متخصصة للمراجعة والرأي.

٦,١,٣ إجتماعات المجلس:

يعقد مجلس الوكلاء اجتماعاته الدورية نصف الشهرية بشكل أعتيادي حيث يقدم أعضاء المجلس توصياتهم لطرح الموضوعات المطلوبة ضمن جدول أعمال الاجتماع القادم الى مقرر المجلس في الأمانة العامة لمجلس الوزراء الذي يقوم بدوره بإعداد جدول الأعمال وتحديد فقراته ومن ثم توزيعها على الأعضاء قبل موعد كافي من الاجتماع ويمكن لرئيس المجلس وبناءً على طلب أحد الاعضاء أو لدى تولد الفئاعة بوجود حالة مهمة ومستعجلة عقد اجتماع استثنائي .
وقد باشر المجلس أعماله بجلسته الافتتاحية الاولى بتاريخ ٢٠٠٨/٥/٤ ، كما بلغ عدد الجلسات لغاية ٢٠٠٨/٦٠/٣٠ أربع جلسات .

٦,١,٤ أهم محاور الاجتماعات والإجراءات المأخوذة وأهم التوصيات :

ناقش المجلس خلال اجتماعاته المشار اليها آنفاً موضوعات مهمة عدة منها:

- الصلاحيات المالية و الإدارية للسادة وكلاء الوزارات .
- حصر حق التصرف بمادة مخلفات الحديد (السكراب) باللجنة العليا لمخلفات الحديد في وزارة الصناعة والمعادن.
- تشكل لجنة لدراسة معوقات المنافذ الحدودية برئاسة السيد وكيل وزارة الداخلية وعضوية كل من السادة وكلاء وزارات (النقل ، التجارة ، النفط ، الصحة ، المهجرين و المهاجرين ، ممثل عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء) .

- عقد اجتماع موسع برئاسة وكيل وزارة الثقافة لدراسة إعداد مشروع قانون يمنع تداول الوثائق الحكومية التي استولي عليها من الاحزاب والمنظمات وافشائها او إخراجها .
- تشكيل لجنة برئاسة وكيل وزارة الشباب والرياضة لغرض إعداد دراسة استراتيجية وطنية في مجال تنمية قطاع الشباب.
- توصيات بخصوص ظاهرة البطالة ورفع توصيات عملية بهذا الشأن إلى مجلس الوزراء لمناقشتها وإخذ الاجراءات المناسبة بشأنها.

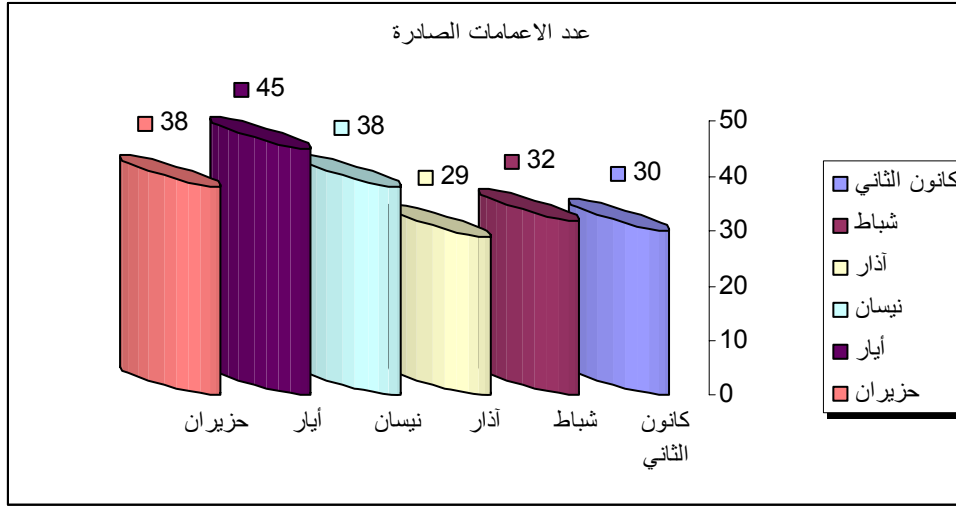
٦,٢ المتابعة مع الوزارات والدوائر الحكومية والمحافظات :

عملت الأمانة العامة على متابعة أداء الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة كافة وذلك من خلال عدد من المنسقين العاملين في الوزارات والمرتبطین بالأمانة العامة من حيث متابعة القضايا المستعجلة والعالقة وضمان سرعة الاجابة من الجهة المعنية ومن بين أهم الموضوعات التي انتهت متابعتها والبعض الآخر قيد المتابعة خلال فترة بحث التقرير هي :

- رواتب موظفي شركات التمويل الذاتي.
- البنایات الحكومية المتضررة وتكاليف ترميمها.
- أولويات الحكومة العراقية لسنة ٢٠٠٨.
- تلوث المصادر المائية (دجلة والفرات).
- منع وضع الصور والشعارات على مباني المؤسسات الحكومية.
- مقترحات دعم العوائل المهجرة العائدة من دول الجوار.
- نسبة الانجاز للموازنة الاستثمارية للوزارات.
- بنك المعلومات الوظيفي.
- الخطة الاستراتيجية العامة للحكومة العراقية.
- تأمين مفردات البطاقة التموينية.
- رعاية السجناء السياسيين من الموظفين بعقود
- تخصيص مبالغ للوزارات من موازنة ٢٠٠٨ لإنعاش الاهوار.

٦,٢,١ الإعانات الصادرة عن الامانة العامة والموزعة إلى الوزارات كافة والجهات غير المرتبطة بوزارة:

تتولى الامانة العامة مهمة التنسيق مع الجهات الرسمية كافة وذلك من خلال نقل توجيهات الحكومة المتمثلة بمجلس الوزراء ودولة رئيس الوزراء ، تبليغ وزارات ودوائر الدولة بالضوابط المتبعة بشأن موضوعات تخص الوزارات كذلك تعمل الأمانة العامة على متابعة أداء دوائر الدولة وتشخيص الحالات التي تتطلب إصدار كتب رسمية توضيحية لتلك الحالات والضواهر على شكل إعانات توجيهية وقد بلغ مجموع الإعانات الصادرة خلال فترة بحث التقرير (٢١٢) إعاماً تناولت جوانب تحسين الخدمات ، ضوابط السفر خارج العراق ، آلية تسهيل عودة الموظف النازح إلى وظيفته ، توصيات المؤتمرات المحلية أو الدولية التي تُرتب على العراق التزام معين وأدناه كشف بأعداد تلك الإعانات موزعة حسب الأشهر.



ت	الشهر	عدد الإعامات الصادرة
1	كانون الثاني	30
2	شباط	32
3	آذار	29
4	نيسان	38
5	أيار	45
6	حزيران	38
	المجموع	212

٧ نشاط الأمانة العامة لمجلس الوزراء في تعزيز جانب الخدمات :

٧,١ خدمات المواطنين ومنظمات المجتمع المدني .

نظراً للموقع الذي تحتله الأمانة العامة في الهيكل التنظيمي للدولة باعتبارها حلقة الوصل ما بين الحكومة والوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة و تمثل الذراع التنفيذي لمجلس الوزراء لأداء مهامه و واجباته الدستورية فقد تحتم عليها الاضطلاع بدور مهم ذي جانبين: الأول يتمثل بالمتابعة والتنسيق مع الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة من أجل تفعيل الاداء، وتنسيق خطط العمل وتذليل العقبات والثاني التعامل والتواصل مع المواطنين في تلقي طلباتهم وشكاواهم والرد عليها بعين الاهتمام والرعاية، تحقيقاً لفكرة التواصل مع القاعدة الشعبية للحكومة والعمل على توفير أقصى مايمكن أن تقدمه للمواطنين من دعم وإسناد ورعاية :

٧,١,١ خدمات المواطنين.

٧,١,١,١ تسلم طلبات المواطنين وشكاواهم ومتابعتها وتقديم المنافع الاجتماعية:

التسلسل	الموضوع	كانون الثاني	شباط	آذار	نيسان	أيار	حزيران	المجموع
١.	قضايا الفصل السياسي	17	34	16	26	14	12	119
٢.	شبكة الحماية الاجتماعية	94	189	116	187	142	155	883

140	30	16	17	22	32	23	العلاج خارج العراق	٣.
165	26	44	20	21	23	31	التعيين	٤.
673	79	105	116	0	184	189	الشكاوى	٥.
1980	302	321	366	175	462	354	المجموع	

٧,١,١,٢ المنافع الاجتماعية:

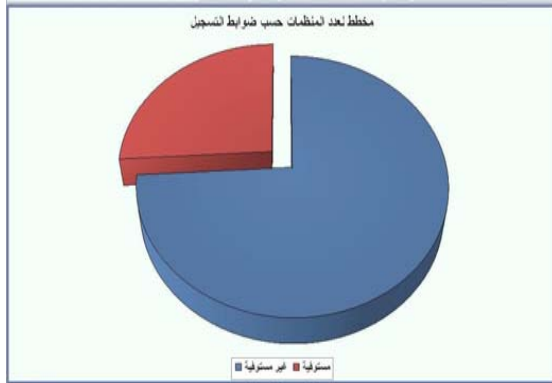
تتولى الأمانة العامة لمجلس الوزراء مهمة كبيرة في تقديم المساعدات المالية للمواطنين المتضررين من جراء العمليات الارهابية سواء للجرحى أو عوائل الشهداء وكذلك تقديم المساعدات المالية للمواطنين التي حالت الظروف الراهنة للبلد من تحقيق الاكتفاء المادي وسد حاجات متطلبات الحياة ، حيث عملت الأمانة العامة من خلال دائرة شؤون المواطنين على استقبال طلبات المواطنين وشكاواهم بشكل مباشر من خلال نافذة موقع للتسلم المباشر لتلك الطلبات أو من خلال استقبال الرسائل على البريد الالكتروني ، ولتحقيق الانسيابية بالعمل فقد خُول مدير عام الدائرة صلاحية الصرف المباشر للمساعدات المالية للمواطنين للحالات . التي تستدعي ذلك وللحالات المستعجلة وما زاد عن تلك الصلاحيات فترفع مباشرة إلى الأمين العام للصرف .

حيث بلغ مجموع المبالغ المصروفة ضمن هذه الفقرة منذ تاريخ ٢٠٠٨/١/١ ولغاية ٦/٣٠ من نفس العام (١,٤٨٧,١٥٠,٠٠٠ دينار) مليار وأربعمائة وسبعة وثمانين مليوناً ومائة وخمسين الف دينار ، والجدول الآتي يوضح مبالغ الحالات وعددها وحسب الأشهر.

ت	الشهر	عدد الحالات	مجموع المبالغ المصروفة/ مليون دينار
1	كانون الثاني	8	107.900
2	شباط	16	508.950
3	آذار	14	156.000
4	نيسان	18	412.200
5	أيار	36	193.950
6	حزيران	67	108.150
	المجموع	159	1,487.150

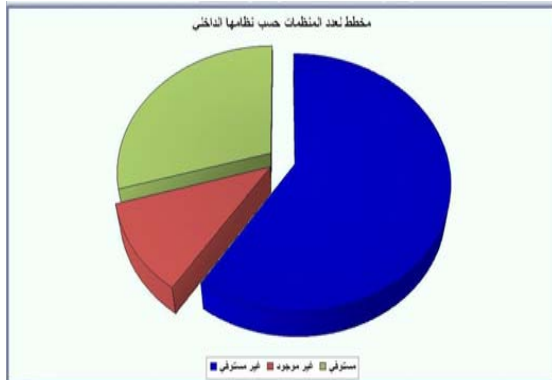
٧،١،٢ تنظيم أعمال منظمات المجتمع المدني و متابعتها :

استحدثت الأمانة العامة لمجلس الوزراء دائرة المنظمات غير الحكومية بعد أن كانت على مستوى (مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية) وفق للأمر الديواني (١٢٢) والمؤرخ في ٢٠٠٨/٦/٣ إستناداً إلى موافقة دولة رئيس الوزراء الموقر على توصية اللجنة المكلفة بدراسة وضع المكتب المذكور آنفاً حيث هيئ مكان ضمن مجمع الأمانة العامة لمجلس الوزراء بتاريخ ٢٠٠٨/٤/٢٧ بتوجيه من الأمين العام لمجلس الوزراء بعد أن كان يمارس مهامه خارج المنطقة الدولية ، أما أهم أعمال الدائرة فيمكن تلخيصها كما مبين أدناه:



مخطط لعدد المنظمات حسب ضوابط التسجيل

١. تسجيل جديد لـ (٢٥٤) منظمة محلية ، (٢) منظمة أجنبية .
٢. تجديد إجازة لـ (٣٦٣) منظمة .
٣. تدقيق (١،٥٠٧) منظمة محلية ، (٦٠) منظمة أجنبية من حيث مطابقتها لضوابط التسجيل .
٤. إبلاغ (٦٢٢) منظمة بالنواقص الخاصة بضوابط التسجيل .
٥. التدقيق القانوني لـ (١،٢١٥) منظمة من حيث النظام الداخلي ومحاضر الانتخاب .
٦. التوصية بتوجيه كتب الاستدعاء والتعليق والإلغاء للمنظمات التي لها خروقات قانونية .
٧. تدقيق ميزانية (٦٢٢) منظمة .
٨. الزيارة الميدانية لـ (٤) منظمات .
٩. الاستعلام عن بيانات (٢،٧٧٨) منظمة لغرض التسجيل الجديد أو التجديد أو التغيير .
١٠. إدخال بيانات (٢٦٥) منظمة جديدة في الحاسبة وإعطائها رقماً .
١١. تعديل معلومات (٧٨) منظمة في قاعدة البيانات .
١٢. إدخال بيانات (١٦٣) منظمة قديمة في الحاسبة .
١٣. وكان للتنسيق والمتابعة دور في متابعة المنظمات الوهمية والمنظمات الفاعلة وغير الناشطة وغير المسجلة وكما مبين أدناه:



مخطط لعدد المنظمات حسب نظامها الداخلي

- ❖ متابعة (٦٢٢) منظمة ميدانياً وكالاتي :-
 - ✚ المنظمات الفاعلة (٣٥٥) منظمة .
 - ✚ المنظمات الوهمية (٨٣) منظمة .
 - ✚ المنظمات غير الناشطة (٢١٧) منظمة .
 - ✚ المنظمات غير المسجلة (٧) منظمات .
- ❖ الإشراف على توزيع المنظمات للمساعدات الإنسانية وتقويم أنشطتها .
- ❖ وكذلك قيام ملاك المكتب بتدقيق (٦،٠٨١) منظمة وفرزها حسب المعطيات وعلى النحو الآتي:
 - ✓ ضوابط التسجيل (١،٥٧٨) منظمة مستوفية بينما (٤،٥٠٣) منظمة غير مستوفية .
 - ✓ النظام الداخلي (١،٧٩٥) منظمة مستوفية بينما (٤،٢٨٦) منظمة غير مستوفيه .
 - ✓ شهادة تسجيل (٣،٥٣٥) منظمة مجازة بينما (٢،٥٤٦) منظمة غير مجازة .
 - ✓ الإنجازات (٩٥٢) منظمة نشطة ، (٥،١٢٩) منظمة غير نشطة .

٧,١,٢ . تنظيم عقارات المنطقة الدولية وإدارتها :

تتولى الأمانة العامة مهمة إدارة العقارات الواقعة في المنطقة الدولية بالشكل الذي يحقق الاستفادة منها في توفير السكن المناسب للسادة مسؤولي رئاسة الجمهورية ومجلس النواب ومجلس الوزراء وموظفيهم ، والاستفادة من المحلات التجارية و المواقع التي تشغلها الشركات التجارية بأن توجر لهم وفقاً لأحكام قانون بيع وإيجار اموال الدولة رقم (٣٢) لسنة ١٩٨٦ المعدل، ويشير الجدول أدناه الى توقف أعمال الدائرة وذلك لضم الدائرة الى وزارة المالية للفترة المشار إليها ومن ثم إعادتها للأمانة العامة وكانت نتائج هذه الجانب من عمل الأمانة العامة وحسب الفترة بحث التقرير على النحو الآتي:

الجهة الطالب للعقار	عدد الطلبات	المنجزة						المجموع	قيد الانجاز
		حزيران	ايار	نيسان	اذار	شباط	كانون الثاني		
موظفين	677		12	19	13	17	13	74	645
الوزارات والجهات غير	316		73	23	36	37	32	201	115
شركات ومكاتب تجارية	88		11	5	10	10	16	52	44
سفارات	43		1	1	0	0	4	6	37
حالات خاصة	27		0	0	0	12	10	22	5
أخرى	777		0	0	0	0	1	1	771
المجموع	1928		97	48	59	76	76	356	1622
مبلغ بدلات إيجار المحلات التجارية عراقية	594,250,000	1,411,050,000	935,300,000	468,750,000	763,500,000	468,750,000	594,250,000	4,172,850,000	
عدد الاستشارات القانونية المقدمة في العقارات	36	32	28	42	38	42	36	176	

كما بلغ مجموع المبالغ المستحصلة عن بدلات الإيجار للشركات والمحلات التجارية داخل المنطقة الدولية لعقود إيجارات متداخلة بين عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨ (١٥,٢٣٨,٠٠٠,٠٧٥ دينار عراقي).

٨ :نشاط الامانة العامة لمجلس الوزراء في المجال المراسيمي والاعلامى.

من بين مهام الامانة العامة لمجلس الوزراء تقديم الدعم المراسمي وذلك من خلال إعداد الرسائل المراسيمية لملوك و رؤساء الدول والحكومات الشقيقة والصديقة في المناسبات الرسمية كالاعيد الوطنية والدينية ، فضلا عن المراسلات الخاصة بالمواساة والاستنكار وما شابه ، والاجابة لما يرد للدائرة من رسائل مراسمية موجهة الى دولة السيد رئيس الوزراء .كذلك من خلال خدمات الترجمة التحريرية والفورية للندوات والمؤتمرات والاجتماعات التي تكون برعاية الامانة العامة لمجلس الوزراء و كذلك تعمل الامانة العامة ومن خلال دائرة المراسم على تقديم عدد من الدورات التدريبية التثقيفية في مجال البروتوكول والسلوك الوظيفي وبالتعاون مع قسم التدريب والتطوير .
وأدناه كشف بنشاطات الامانة العامة في المجال آنفأ.

٨,١ أجواب المراسيمية :

٨,١,١ الرسائل المراسيمية :

الموضوع	العدد
رسائل الشكر	166
رسائل التعزية	13
رسائل التهنة	87
رسائل اخرى	2
المجموع النهائي	268

٨,١,٢ الترجمة الفورية والتحريرية :

الموضوع	العدد
عدد حالات الترجمة الفورية	76
عدد حالات الترجمة التحريرية	107
المجموع	183

٨,١,٣ المؤتمرات والندوات:

ومن بين مهام دائرة المراسم في الامانة العامة لمجلس الوزراء تغطية الجوانب المراسيمية للمؤتمرات المقامة من دوائر الامانة العامة لمجلس الوزراء ومكاتب السادة وزراء الدولة أو تلك المناسبات التي تتولاها الامانة العامة لمجلس الوزراء وتكليف مباشر من مكتب دولة رئيس الوزراء سواء كانت تلك المناسبات مقامة

ضمن مبنى الامانة العامة أو في اماكن أخرى وحسب طبيعة كل مناسبة وكانت حصيلة تلك المناسبات والفعاليات خلال فترة بحث التقرير ما يقارب من (٢٤) مناسبة ومنها:-

- ندوة عن سرطان الثدي.
- مؤتمر قراءة القران الكريم.
- احتفالية افتتاح جسر الصرافية.
- حفل تكريم الطلبة الثواني لجامعات العراق.
- المؤتمر السنوي الأول لكلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية.
- احتفالية بمناسبة مرور عام على نجاح خطة فرض القانون.

٨,٢ الجانب الإعلامي :

٨,٢,١ البحوث واللجان الإعلامية .

- اللجنة الإعلامية لمعرض الصور الفوتوغرافية لخطة فرض القانون ، مع عرض الصور الفوتوغرافية لخطة فرض القانون
- اللجنة الإعلامية لمؤتمر الأكاديميين العراقيين / كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية (ضرورة دعم الأكاديمي العراقي من خلال رفع المستوى المعاشي له و إشراكه في وضع القرار السياسي) .
- الإشراف إعلامياً على المؤتمر الأول لأساتذة الجامعات العراقية الذي أقيم بإشراف مكتب رئيس الوزراء.(أهمية دعم الثقافة والبحوث العلمية) .
- إعداد بحث واحد و دراسة إعلامية بخصوص إصدار موقف باتجاه الإعلام العربي حول العراق .

٨,٢,٢ المؤتمرات الإعلامية :

وقد بلغ عددها (٥) مؤتمرات والجدول أدناه يتضمن توضيحاً لها :

ت	أسم المؤتمر	اهم التوصيات
١.	اجتماع مع المكاتب الإعلامية	التنسيق المتواصل لتوحيد الخطاب الإعلامي الحكومي .
٢.	اجتماع مع ممثلي وسائل الإعلام	حث وسائل الإعلام باعتماد الخبر الحكومي والتأكد من صدقية الأخبار التي تتناولها تلك الوسائل .
٣.	عقد اجتماع مع مدراء القنوات الفضائية	التأكيد على تبادل الخبرات ورفع أجندة من مديري القنوات الفضائية إلى السيد رئيس الوزراء لدعم الإعلام
٤.	اجتماع مع عدد من مديري الإعلام في الوزارات	ضرورة دعم المكاتب الإعلامية الحكومية من خلال عقد اجتماعات متواصلة معها ، و إمكانية ارتباطها فنياً بالمركز الوطني للإعلام لتعزيز دور الإعلام الحكومي
٥.	مؤتمر التعاون العربي - الصيني في مجال الإعلام	بيان ختامي

٣, ٢, ٨ ألبينات والتوجيهات الحكومية الموزعة :

وقد بلغت (٣١٠) قراراً وتوجيهاً حكومياً موزعاً على وسائل الإعلام و الفضائيات المحلية والعربية والأجنبية وحسب ما مبين في الجدول التوضيحي الآتي :-

ت	الجهة	عدد البيانات الصحفية	ت	الجهة	عدد البيانات الصحفية
1	رئاسة الوزراء	5	20	وزارة الموارد المائية	14
2	مكتب نائب رئيس الوزراء د.برهم صالح	2	21	وزارة حقوق الانسان	1
3	الأمانة العامة لمجلس الوزراء	36	22	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي	42
4	وزارة التربية	8	23	وزارة الدولة لشؤون المرأة	1
5	وزارة الاتصالات	2	24	اللجنة العليا لمرض إنفلونزا الطيور	2
6	وزارة البلديات والأشغال العامة	9	25	البنك المركزي	2
7	وزارة التجارة	20	26	أمانة بغداد	40
8	وزارة الثقافة	8	27	مجلس محافظة بغداد	1
9	وزارة الخارجية	19	28	محافظة البصرة	4
10	وزارة الدولة لشؤون السياحة والآثار	٣	29	محافظة المثنى	5
11	وزارة الزراعة	4	30	محافظة النجف	4
12	هيئة نزاعات الملكية	1	31	محافظة بابل	2
13	وزارة الشباب والرياضة	2	32	محافظة ذي قار	9
14	وزارة الصحة	1	33	محافظة كربلاء	7
15	وزارة الصناعة	13	34	محافظة كركوك	1
16	وزارة العمل والشؤون الاجتماعية	13	35	محافظة ميسان	5
17	وزارة الكهرباء	5	36	محافظة واسط	2
18	وزارة المالية	4	37	المفوضية العليا المستقلة للانتخابات	3
19	وزارة المهجرين والمهاجرين		10		
	المجموع		310		

١٠ نشاط الامانة العامة لمجلس الوزراء في مجال الإصلاح الإداري :

١٠,١ المجلس المشترك لمكافحة الفساد :

١٠,١,٢ تأسيس المجلس ومهامه وواجباته:

أولت الحكومة إهتماماً كبيراً بمكافحة الفساد الإداري والمالي وضرورة إيجاد مناخ عمل مناسب للجهات الرقابية التي تعنى بهذا الجانب المهم والذي إذا ما أهمل أصاب مفاصل الحياة بالشلل حيث كانت الحاجة لإيجاد جهة منسقة تعمل على تشخيص حالات التداخل بالعمل بين تلك الجهات وفي الوقت نفسه تقديم الرأي والمشورة المطلوبة للحكومة المتمثلة برئيس ومجلس الوزراء فكان ثمرة هذا الاهتمام تشكيل مجلس مشترك لمكافحة الفساد وذلك بموجب الأمر الديواني (٩٩) المؤرخ في ٢٠٠٧/٥/٣٠ والذي حدّد بموجبه رئيس واعضاء المجلس وكذلك آلية العمل ومهامه واجباته وكما يأتي :

■ يرأس المجلس الأمين العام لمجلس الوزراء ويضم بعضويته :

- رئيس ديوان الرقابة المالية.
- رئيس الهيئة العامة للنزاهة.
- رئيس مجلس القضاء الأعلى .
- ممثل رئيس الوزراء للشؤون الرقابية .
- رئيس المفتشين العموميين .

- يرفع المجلس من خلال رئيسه تقارير دورية عن نشاطاته الى رئيس الوزراء بشكل مباشر وتقديم الرأي والمشورة بخصوص الطرق والوسائل لتطوير القوانين لمحاربة الفساد وتعزيز قدرات واستقلالية مراقبة المؤسسات القضائية من أجل تحقيق أهداف استراتيجية مكافحة الفساد وخلق الشفافية.
- اعتماد الانحة التأسيسية المنبثقة عن الاجتماع التأسيسي للمجلس في ٢٠٠٧/٥/١٦ .

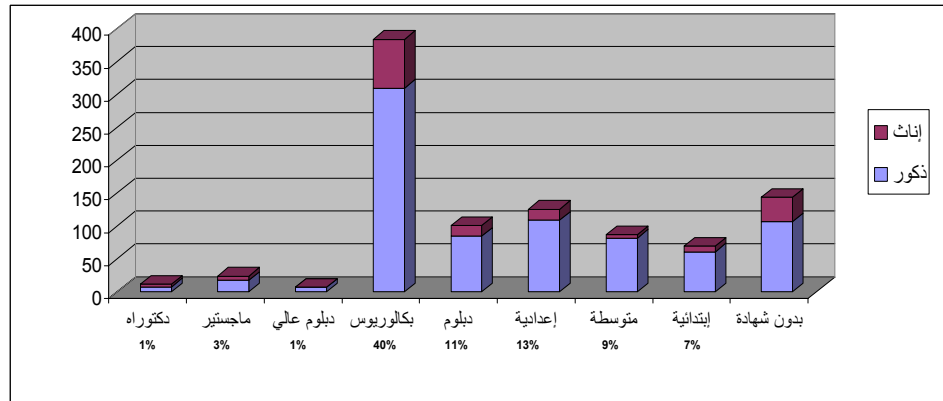
١٠,١,٢ إجتماعات المجلس المشترك لمكافحة الفساد وأهم التوصيات

تكون إجتماعات المجلس المشترك لمكافحة الفساد أسبوعية وذلك لمناقشة التقارير المقدمة من مكاتب التفتيش في الوزارات و آلية التنسيق بين الجهات الرقابية آنفا وكذلك التباحث بسبل رفع كفاءة الأداء والاطلاع على تجارب الدول المتقدمة في مجال مكافحة الفساد ، حيث عقد المجلس(١٢) إجتماعاً منذ بداية عام ٢٠٠٨ ولغاية ٢٠٠٨/٦/٣٠ وكانت أهم التوصيات المنبثقة عن تلك الجلسات .

- دراسة مشاريع قوانين (هيئة النزاهة العامة ، ديوان الرقابة المالية ، مكاتب المفتشين العموميين) ومناقشتها .
- مناقشة ظاهرة تهريب النفط .
- تولي مسؤولية تنفيذ أو متابعة الملتي الأول لمكافحة الفساد والمتمثلة بـ :-
- وضع آليات التنسيق بين الأجهزة الرقابية وأجهزة إلغاء القوانين .
- وضع آليات التسريع بحسم قضايا الفساد .

تعتبر إدارة الموارد البشرية وظيفة مهمة من وظائف الإدارة على العنصر البشري والذي يعتبر أثمن عناصر الإدارة وأكثرها تأثيراً في الإنتاجية، ويوماً بعد يوم يزداد دور الأفراد تأثيراً في المنظمات الإدارية، مثلما تزداد أعداد العاملين بهذه المنظمات، وتزداد مشكلاتهم عمقاً وتشعباً، مما أدى إلى اعتبار إدارة الأفراد وظيفة مستقلة من وظائف الإدارة تختص بالعنصر البشري، والذي على مقدار قدراته، وخبراته، وحماسه للعمل تتوقف قدرة الإدارة ونجاحها في الوصول إلى الأهداف السامية المطلوبة كما يمكن تعريف إدارة الأفراد بأنها تخطيط وتنظيم وتوجيه ورقابة العنصر البشري في المنظمة، بما يضمن اجتذاب أكفأ العناصر وتنمية قدراتهم وتهينة الظروف الملائمة لاستخراج أفضل طاقاتهم بما يحقق أهداف الأمانة العامة وأهداف العاملين فيها، لذلك حرصت الأمانة العامة على وضع معايير محددة لاختيار ملاكها من التعيينات الحديثة وكذلك خلق بيئة مستقرة للعاملين فيها من خلال إنهاء حالات التعاقدات مع العاملين في الأمانة العامة لفترة زمنية (تزيد عن أو ما يقارب السنة) وذلك بعد إجراء مقابلات لهم لتحديد الحاجة الفعلية للعمل لهم وكفائتهم بالعمل فكان التثبيت على الملاك الدائم لموظفي الخدمات والتنظيف والزراعيين والحرفيين والسواق، ومن جهة ثانية كان هناك الحرص على اجتذاب الكفاءات العلمية من الموظفين سواء للتعيينات الجدد أو من خلال الاستعانة بقدرات الموظفين في الدوائر الحكومية من أصحاب الخبرة والممارسة العملية سواء كان ذلك بالنقل أو التنسيب للعمل في إحدى دوائر الأمانة العامة.

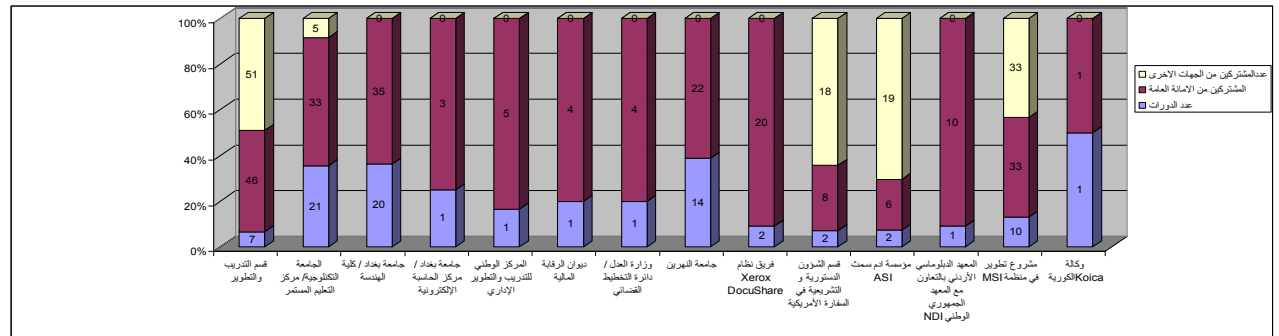
موقف بالموظفين على الملاك الدائم لغاية
٢٠٠٨/٦/٣٠



ت	التحصيل الدراسي	العدد		النسبة
		ذكور	إناث	
1	دكتوراه	8	4	1%
2	ماجستير	18	6	3%
3	دبلوم عالي	7	0	1%
4	بكالوريوس	310	74	40%
5	دبلوم	85	16	11%
6	إعدادية	109	17	13%
7	متوسطة	82	5	9%
8	ابتدائية	61	9	7%
9	بدون شهادة	107	37	15%
	المجموع	787	168	100%

يعتبر التدريب من أهم العمليات التي تعتمد عليها المنشأة في تأهيل العاملين لديها وذلك لغرض الحصول على الملاكات القادرة على تلبية حاجاتها أولاً وبالتالي حاجة العمل ذاته الذي يمارسه الموظف والذي يخدم أخيراً أهداف المنشأة ذاتها ولتحقيق خدمات أفضل وبشكل مستمر . وهي عملية منظمة ومخطط لها ومستمرة تركز على الفرد وذلك لغرض إحداث تغيرات محددة سلوكية وفنية لتصحيح أو تطوير الأداء والمعرفة والمهارة لمواكبة حاجات العمل الحالية أو المستقبلية التي يحتاج إليها الفرد أو يتطلبها العمل الذي يؤديه ذلك الفرد وكذلك تتطلبها المنشأة ذاتها ويمكن تلخيص الاهداف العامة للتدريب كما يأتي :

- ١ . زيادة الكفاية الإنتاجية وتحسين أسلوب الأداء .
 - ٢ . تنمية قدرات الأفراد ومهاراتهم في مجالات عملهم تنمية تكاملية علمياً ومهنياً .
 - ٣ . تغيير الاتجاهات والسلوك وخاصة في مجال علاقات العمل .
 - ٤ . تمكين العاملين من الإلمام بالجديد في مجالات عملهم ومسايرة التقدم العلمي والتكنولوجي والوسائل والأساليب الحديثة .
- ولما تقدم أنفاً فقد أكتسب قسم التدريب والتطوير في الأمانة العامة أهمية متزايدة من إدارة الأمانة حيث عملت على تشجيع الموظفين على الاشتراك في الدورات التدريبية من خلال منحهم المحفزات المناسبة وكذلك فيما يخص المحاضرين من الموظفين العاملين في الأمانة العامة ممن وجد في نفسه ما يؤهله لإقامة تلك الدورات وحسب الاختصاص الوظيفي (مالي، إداري ، قانوني ، تقنية معلومات) وبالفعل فقد تحقق العديد من الدورات التدريبية داخل الأمانة العامة وعلى قاعة قسم التدريب والتطوير حتى أخذت تلك الدورات تشمل مكاتب (فخامة رئيس الجمهورية ونائبه ، دولة رئيس الوزراء ونائبه) إضافة الى مكاتب السادة وزراء الدولة وكذلك صارت خدمة التدريب والتطوير تغطي البعض من المؤسسات الحكومية غير الخاضعة لإدارة الأمانة العامة لمجلس الوزراء .
- و حالياً يتم الإعداد لتشكيل مركز متخصص يُعنى بتقديم الدورات التدريبية للمناصب القيادية في الدولة (مساواة بالدول المتقدمة التي أولت لتدريب قياداتها جهوداً خاصة وبرامج علمية متخصصة) بالشكل الذي يرسخ توجهات الحكومة ويعزز من قدراتها من خلال إعداد برامج علمية خاصة بتلك القيادات والمتمثلة بـ (وكلاء الوزارات والمستشارين والمديرين العامين في الدولة) ، وفي المراحل اللاحقة فستكون هناك برامج خاصة بالسادة الوزراء بالشكل الذي يضمن تقديم الرأي والمشورة المطلوبة لدولة رئيس الوزراء والسادة الوزراء وأخذ القرار بشكل عام ، وأدناه رسم توضيحي بعدد الدورات التدريبية المقدمة من قسم التدريب والتطوير المنفذة بشكل مباشرة من القسم أو تلك التي قدمت من الجامعات العراقية والمنظمات والجهات المتخصصة الاخرى والدورات التدريبية خارج العراق وكما يأتي .



ت	اسم الجهة المنظمة للدورة	عدد الدورات	المشاركين من الامانة العامة	عددالمشاركين من الجهات الاخرى
١.	قسم التدريب والتطوير	17	85	121
٢.	الجامعة التكنولوجية/ مركز التعليم المستمر	21	33	5
٣.	جامعة بغداد / كلية الهندسة	20	35	0
٤.	جامعة بغداد / مركز الحاسبة الإلكترونية	1	3	0
٥.	المركز الوطني للتدريب والتطوير الإداري	1	5	0
٦.	ديوان الرقابة المالية	1	4	0
٧.	وزارة العدل / دائرة التخطيط القضائي	1	4	0
٨.	جامعة النهرين	14	22	0
٩.	فريق نظام Xerox DocuShare	2	20	0
١٠.	قسم الشؤون الدستورية و التشريعية في السفارة الأمريكية	2	8	18
١١.	مؤسسة ادم سمث ASI	2	6	19
١٢.	المعهد الدبلوماسي الأردني بالتعاون مع NDI	1	10	0
١٣.	مشروع تطوير في منظمة MSI	10	33	33
١٤.	وكالة Koica الكورية	١	١	٠
	المجموع	84	230	126

١٠,٤ المراسلات:

يوضح الجدول أدناه حجم المراسلات الواردة إلى الأمانة العامة التي تقوم بدورها بتوزيعه إلى كل (رئاسة الوزراء و جهات اخرى) ، (دوائر الأمانة العامة لمجلس الوزراء) وحسب العائدية كذلك إصدار المراسلات خارج الامانة العامة ولنفس الجهات المشار إليها

ت	المخاطبات	كانون الثاني	شباط	أذار	نيسان	ايار	حزيران	المجموع
1	البريد الصادر عن رئاسة الوزراء ووزارات الدولة والهيئات ومكتب القائد العام للقوات المسلحة عمليات بغداد / مركز العمليات الوطني / مكتب مكافحة الإرهاب / سكرتارية العهد الدولي / مكتب د.برهم صالح نائب رئيس الوزراء إلى وزارات الدولة غير المرتبطة بوزارة	4,654	6,267	6,714	6,979	3,312	7,763	35689
2	البريد الوارد من الوزارات والدوائر غير المرتبطة بوزارة إلى رئاسة الوزراء / مكتب د.برهم القائد العام للقوات المسلحة / وزارات الدولة والهيئات / مركز العمليات الوطني مكتب مكافحة الإرهاب / سكرتارية العهد الدولي	5,803	6,551	5,013	6,961	3,849	7,656	35833
3	عدد الخطابات الصادرة من دوائر الأمانة لمجلس الوزراء إلى الوزارات والدوائر غير المرتبطة	2,700	2,586	2,261	3,453	8,218	3,693	22911
4	عدد الخطابات الواردة من الوزارات والدوائر غير المرتبطة إلى دوائر الأمانة العامة	2,139	3,070	2,881	2,750	7,775	4,079	22694
5	الوارد السري	347	386	411	733	510	545	2932
6	الصادر السري	194	195	210	266	317	377	1559
7	بريد وارد من مكتب رئيس الوزراء	189	251	210	267	195	1,774	2886
8	الإعتمادات الصادرة عن الأمانة العامة لمجلس الوزراء	30	32	29	38	45	38	212

١٠,٥ أعمال الصيانة والتأهيل :

أولت الأمانة العامة لمجلس الوزراء أهمية بتقديم الخدمات الخاصة للمنشآت الحيوية الواقعة داخل المنطقة الدولية والمتمثلة بالعمارات السكنية والدور والمحال التجارية والساحات العامة مثل إعادة تأهيل ساحة الاحتفالات الكبرى وصيانة المباني وترميمها ، حيث تستلم الامانة العامة الطلبات الواردة الخاصة بالصيانة وتأهيل المباني والمكاتب والمواقع المختلفة والعمل على إنجاز تلك الطلبات والتي تتمثل بـ (خدمات كهربائية ، خدمات تكييف ، خدمات صحية ، خدمات صيانة المصاعد ، خدمات شعبة الصيانة المدنية ، خدمات صيانة مجمع القادسية السكني) . وبالإضافة إلى أعمال التأهيل والصيانة المستمر لمبنى الامانة العامة الذي يشغله أكثر من (١٥٠٠) موظف إضافة إلى المراجعين والزوار من الجهات المختلفة.

تقنية المعلومات: ١٠,٥,٣

يشمل عمل قسم تقنية المعلومات تأدية مهام مختلفة في مجال الحاسبات والانترنت والاتصالات والأجهزة المرئية وكل ما يتعلق بالأمور التقنية التي يحتاج إليها العمل اليومي في الأمانة العامة لمجلس الوزراء ، و ربط الحاسبات ضمن الشبكة الداخلية للبنائية إضافة الى شبكة خدمة المعلومات الدولية (الانترنت) وحل جميع المشاكل المتعلقة بتناقل المعلومات فيما بينها مما يسهل عمل الدوائر، إضافة إلى نصب وتشغيل وصيانة خطوط الانترنت اللاسلكية داخل المنطقة الدولية ، و إدارة حسابات المستخدمين والبريد الالكتروني الداخلي الخاص بموظفي الأمانة وضمان أمنية معلومات الموظفين وحماية هذه المعلومات من التلف أو الضياع ، و عمل برامج قواعد البيانات المطلوبة من قبل دوائر الأمانة والتي تساعد على تأدية أعمالها والسيطرة عليها بشكل فعال وتوفير الكثير من الجهد في إدارة بيانات الدوائر وتسهيل عملية الحصول على التقارير المطلوبة وبشكل دقيق، إضافة إلى إدارة الموقع الالكتروني الخاص بالأمانة العامة ونشر جميع الاعامات الصادرة والدورات وتوفير نسخ من طلبات الشراء والتحاويل الخاصة بدخول الأشخاص وإدخال وإخراج المواد وتوفير الروابط الالكترونية المؤدية إلى المواقع المهمة والمفيدة وتحديث هذا الموقع بشكل يومي ، و حل جميع المشاكل التي تحدث أثناء استخدام نظام النوافذ (WINDOWS) أو أثناء استخدام البرامج المختلفة من قبل موظفي الأمانة وتحديد أنواع الأعطال التي تحدث للحاسبات أو لنقاط الشبكة.

وصيانة الخطوط الهاتفية (الداخلية والخارجية) وإدامتها . كذلك اعمال نصب وتشغيل وصيانة أجهزة التلفاز والستلايت ، و صيانة أجهزة الاستنساخ والطباعة الملونة والعادية المتوفرة داخل دوائر الأمانة العامة .

كما أخذ القسم دوراً فاعلاً من خلال تقديم عدد من الدورات التدريبية في مجال تقنية المعلومات وأستخدامات الحاسبة الالكترونية من قبل الموظفين باعتبارها من المتطلبات الأساسية لكل موظف وبالتنسيق مع قسم التدريب والتطوير.

كما كان للقسم دوراً في المشاركة في لجان عدة منها :

- ١ . اللجنة العليا لتأسيس الهيئة الاتحادية للمعلوماتية .
- ٢ . لجنة مد القابلو الضوئي الذي يربط نقاط المجمع الخارجية بمبنى الأمانة العامة لمجلس الوزراء .
- ٣ . لجنة تأهيل ساحة الاحتفالات الكبرى .
- ٤ . لجنة امن المعلومات .
- ٥ . لجنة توجيه الدعوات .
- ٦ . لجنة الاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي.
- ٧ . لجنة تحديد أماكن وآلية عمل قوارير هويات الأمانة العامة لمجلس الوزراء .
- ٨ . لجنة تقديم دراسة كاملة عن إعادة تأهيل طوابق وأقسام الأمانة العامة لمجلس الوزراء .
- ٩ . فريق مهام تطوير إدارة معلومات الهجرة .

عدد الحالات المنفذة	الموضوع
945	الإسناد الهندسي
564	الاتصالات
292	مختبر الصيانة
247	الأجهزة المرئية و الستلايت
100	قاعدة البيانات وصفحات الانترنت
1159	إدارة الشبكات
269	خدمة السيرفر
96	اجهزة الاستنساخ
3672	المجموع

١٠,٥,٥ المشتقات النفطية :

بلغت كمية المشتقات النفطية المجهزة من محطة وقود الأمانة العامة لمجلس الوزراء (١,٥١٣,٧٣٨) لتراً، حيث وردت (١,٠٣٤,٧٣٨) لتراً من مادة البنزين و (٤٧٨,٤٠٨) لتراً من مادة زيت الغاز ، الى محطة تعبئة وقود الأمانة العامة لمجلس الوزراء وتجهيز سيارات الأمانة العامة لمجلس الوزراء ومكتب رئيس الوزراء ومكاتب النواب ومكاتب وزراء الدولة بتلك المشتقات وكذلك تجهيز مولدات الطاقة الكهربائية الموجودة في مجمع الامانة العامة لمجلس الوزراء والمولدات الموجودة داخل المنطقة الدولية .

١٠,٥,٦ إصدار هويات منسوبي الأمانة العامة لمجلس الوزراء :

من أجل السيطرة على إصدار الهويات الخاصة بمنسوبي الامانة العامة لمجلس الوزراء والجهات الشاغلة لمجمع الأمانة العامة لمجلس الوزراء أصبح إصدار الهويات حصراً بقسم إصدار الهويات . اما أهم أعمال قسم إصدار الهويات حسب الشعب و تحت عناوين ثلاثه رئيسة وكالاتي :-

١٠,٥,٦,١ ما تم إنجازه :

- مجموع الهويات المطبوعة (هويات دخول ، هوية تعريفية لموظفي الامانة العامة، هويات قوة حماية خاصة بمنسوبي القوة ، هويات زائرين ، هويات دخول المركبات ، هويات تغير لعنوان وظيفي أو استثناء أو هوية تعريفية بدلاً عن هوية دخول لموظفي وزارات الدولة و بدل ضائع أو تالف او اخرى) (٦٣٤٨) هوية.
- ترويج موافقات اكثر من (١٩٠٠) هوية لسكاني المنطقة الدولية واكمالها.

- إستطاعت شعبة التنسيق الحصول على (٣٠٤٩) موعداً للتصوير .
- كما استطاعت شعبة التنسيق الحصول على (٣٨١) موعداً لمقابلة أمنية .
- روجت استمارات اكثر من (٩٠٠) هوية للمنطقة الدولية لموظفي الامانة العامة لمجلس الوزراء .
- تدقيق اكثر من (٩٠) هوية تاخر إصدارها .